

المبحث الثاني

نتائج الدراسة الميدانية وإثبات فرضياتها

يختص هذا المبحث بتحليل نتائج الدراسة الميدانية، بغرض تشخيص الوضع الحالي للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية محل الدراسة، وربط نتائج التحليل بفروض البحث، من أجل إثبات صحتها أو إكتشاف خطئها.

تساعد نتائج البحث في المساهمة في بناء نظام متكامل للرقابة الشرعية، يمكن استخدامه والاعتماد عليه في دعم نظم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

أولاً: تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

وجه الباحث عدد ٢٤ سؤالاً للمستفيدين، وجاءت الإجابات من ٤٤ مجيباً على النحو التالي:

(جدول رقم ١)

الجهة التي تقوم بوظيفة التدقيق الشرعي

الإجابة	الهيئة الشرعية	إدارة المراجعة الشرعية الداخلية / المراقب الشرعي الدائم	إدارة المراجعة الداخلية	المحاسب القانوني	مؤسسة/ مكتب مراجعة شرعية	أخرى	لا يوجد	الإجمالي
العدد	٥	٣٨	٦	٠	٣	٢	٣	٥٧ ^(١)
النسبة	٪٨.٨	٪٦٦.٦	٪١٠.٥	٠	٪٥.٣	٪٣.٥	٪٥.٣	٪١٠٠

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق، يتضح لنا ما يلي:

- تمارس وظيفة التدقيق الشرعي بنسبة ٦٦.٦ ٪ من خلال إدارة المراجعة الشرعية الداخلية أو المراقب الشرعي الدائم، وبنسبة ١٠.٥ ٪ من خلال إدارة المراجعة الداخلية (التفتيش الداخلي) وبنسبة ٨.٨ ٪ من خلال الهيئة الشرعية، وبنسبة ٥.٣ ٪ من خلال

(١) يلاحظ أن عدد مفردات العينة (٤٤) مفردة، في حين أنه ظهر بالجدول عدد الإجابات ٥٧ إجابة، ويرجع ذلك إلى أن بعض من المفردات اختارت أكثر من إجابة على السؤال الواحد.

مكاتب متخصصة في المراجعة والتدقيق الشرعي، ونسبة ٥.٣٪ لا يوجد من يقوم هذه الوظيفة بمؤسساتهم، وفي حين أجاب ٣.٥٪ بأن هذه الوظيفة تمارس من خلال إدارة المخاطر، ولم يحصل المحاسب القانوني على أي دور في عمل المراجعة الشرعية^(١).

ومن خلال قراءة النتائج عاليه وربطها بفروض البحث يتضح لنا الآتي:

- يوجد تباين واضح في الإجابات حول ما هي الجهة المنوط بها القيام بوظيفة التدقيق الشرعي بالمؤسسة التي يعمل بها بحسب الاستبيان، الأمر الذي يشير إلى عدم الاتفاق بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على مَنْ يقوم بهذه الوظيفة، فقد اختارت كل مؤسسة الجهة التي تعتقد أنها الأنسب للقيام بهذه الوظيفة، وقد يرجع ذلك إلى حداثة التطبيق و/ أو عدم الإلزام القانوني، وعدم استقرار مفهوم الرقابة الشرعية مقارنة بالرقابة المالية أو المصرفية.
- جاءت إدارة المراجعة الشرعية الداخلية أو المراقب الشرعي الدائم في مقدمة الجهات المنوط بها القيام بوظيفة التدقيق الشرعي (بنسبة ٦٦.٦٪ من مفردات العينة) وهذه النسبة جيدة، وتشير إلى اهتمام إدارات المصارف الإسلامية بوظيفة التدقيق الشرعي وتخصيص إدارة مستقلة ودائمة لها داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وعدم إسنادها للهيئة الشرعية أو المراجعة الداخلية أو المحاسب القانوني.
- كما نرى قلة عدد من أجاب بإسناد هذه الوظيفة لجهات أخرى، مثل: إدارة المخاطر/ مكتب متخصص في المراجعة الشرعية/ إدارة المراجعة الداخلية.
- تبين للباحث أن من أجاب بإسناد الرقابة الشرعية للهيئة الشرعية اختار أيضاً إدارة الرقابة الشرعية أو المراجعة الداخلية ولم يقصرها على الهيئة الشرعية وحدها.

(١) سبق لمصرف الراجحي أن استعان بمكتب المحاسب القانوني الذي كان يدقق أعماله المالية؛ حيث أسند له مهمة مراجعة أعمال المصرف في ضوء الفتاوى الشرعية الصادرة عن هيئته الشرعية، وتقديم تقرير عن هذه المراجعة للهيئة الشرعية، كان ذلك في بداية التسعينات من القرن الماضي، ثم أنشأ لاحقاً إدارة مستقلة للتدقيق الشرعي تتولى هذه المهمة.

- تدعم هذه النتائج فرضيات البحث، فلم تنفرد الهيئة الشرعية بأداء مهمة التدقيق الشرعي وحدها، بل استعانت بإدارات أو جهات أخرى من داخل أو خارج المصرف.

- لم يحصل المحاسب القانوني على أي دور في أداء مهمة التدقيق الشرعي.

(جدول رقم ٢)

توافر التهيئة العلمية والمهنية في فريق المراجعة المكلف بالتدقيق الشرعي

الإجابة	متوفرة	غير متوفرة	متوفرة	الإجمالي
عدد	٣٠	٤	١٠	٤٤
النسبة	٦٨.٢٪	٩.١٪	٢٢.٧٪	١٠٠٪

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق، يتضح لنا ما يلي:

- بلغت نسبة من أشار إلى توفر التأهيل العلمي والمهني في القائمين على وظيفة التدقيق الشرعي بمؤسساتهم ٦٨.٢٪، مقابل نسبة ٢٢.٧٪ اختار «إلى حد ما» ونسبة ٩.١٪ إلى عدم توفر التأهيل العلمي والمهني في القائمين على التدقيق الشرعي.
- الواقع يشهد ندرة ملحوظة في المدققين الشرعيين المتوفر فيهم المواصفات التي تتطلبها هذه الوظيفة، نظراً لعدة أسباب، لعل من أهمها نظم التعليم الجامعي بمصر والمنطقة العربية، التي لا تخرج إلى سوق العمل من يجيد الأحكام الشرعية بجانب المعرفة الفنية المصرفية والمالية والمحاسبية وعلم المراجعة المناسبة لبدء العمل في التدقيق الشرعي، بجانب حداثة تطبيق التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، وقلة عدد الجهات التي تمنح شهادات مهنية في التدقيق الشرعي، ومراكز التدريب المتخصصة في دعم الصناعة المصرفية الإسلامية.

- بعض أعضاء الهيئات الشرعية الذين يمارسون وظيفة التدقيق الشرعي بجانب وظيفة الإفتاء قد لا تتوافر لديهم المعارف والمهارات والمعايير التي تنظم وتحكم إجراءات المراجعة والتدقيق الشرعي، والوقت اللازم لإنجاز هذا العمل بمهنية،

وفي ذلك يقول القطان: «لا يكفي في ذلك مجرد الاطلاع على الحسابات الختامية للمصرف وبعض نماذج العقود التي تمت ومناقشة مجلس الإدارة في ذلك من خلال جلسة أو جلستين، يعتبر هذا بالمفهوم العلمي ليس مراجعة إنما اطلاع»^(١).

- كما يقول عبد الله: «الواقع إن إناطة مهمة التدقيق الشرعي بأعضاء الهيئة الشرعية لا يضمن حصول رقابة فعالة، ذلك أن هيئات الرقابة الشرعية تجتمع مرة أو مرتين كل شهر على الأكثر ولذلك لا تستطيع أن تضطلع بهذه المسؤولية إذا تركت إليها وحدها»^(٢)، كما قد لا يتوفر لدي فريق العمل بإدارة المراجعة الداخلية المبادئ والمعارف الشرعية التي تمكنها من اكتشاف الملاحظات الشرعية وتحديد درجة مخاطرها التي تؤثر على السلامة الشرعية لإجراءات التنفيذ، نظراً لأن مستوى التأهيل العلمي والمهني للمدقق الداخلي لا يحتوي على القدر الذي يؤهله لأداء مهمة التدقيق الشرعي بنفس كفاءته في أداء عمل التدقيق الداخلي (المصرفي والمالي والإداري).

(جدول رقم ٣)

أسباب عدم كفاءة القائمين على وظيفة التدقيق الشرعي في الوضع الحالي

النسبة	العدد	الإحابة
٣٥٪	٧	عدم التأهيل المهني
٥٪	١	عدم التأهيل العلمي
١٥٪	٣	عدم التفرغ
٢٠٪	٤	عدم الإلزام القانوني
٢٥٪	٥	عدم رغبة إدارة المؤسسة في توسيع ودعم هذه الوظيفة
١٠٠٪	٢٠	الإجمالي

(١) القطان، محمد أمين علي، «الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية»، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٤م، ط١، ص ٥٢.

(٢) عبد الله، أحمد علي، «تفعيل آليات الرقابة على العمل المصرفي»، ندوة البركة التاسعة عشر، مكة المكرمة، ٢-٣ ديسمبر ٢٠٠٠م، ص ١١.

- بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق. يتضح لنا ما يلي:
- أجاب على هذا السؤال عدد ٢٠ مستينياً، وامتنع عن الإجابة ٢٤ ممن يرون توفر التأهيل العلمي والعمل في القائمين بهذه الوظيفة.
 - جاء سبب: «عدم التأهيل المهني» في مقدمة أسباب عدم كفاءة القائمين على عمل التدقيق الشرعي بنسبة ٣٥٪.
 - يلي ذلك سبب: «عدم رغبة إدارة المؤسسة في التوسع في هذه الوظيفة» بنسبة ٢٥٪، مما قد يشير إلى ضرورة دور الرقابة الشرعية على أداء المؤسسة في هذه المؤسسات.
 - ثم جاء سبب: «عدم الإلزام القانوني» بنسبة ٢٠٪.
 - وجاء سبب: «عدم التفرغ لهذه الوظيفة» بنسبة ١٥٪، حيث تقوم بها إدارات أخرى بجانب عملها الأساسي، مثل: إدارة المراجعة الداخلية أو إدارة المخاطر.
 - يتضح لنا من تحليل الإجابات بالجدول السابق أن عدم توفر التأهيل المهني في القائمين على وظيفة التدقيق الشرعي في عدد ليس بقليل من عينة البحث (٣٥٪).
 - يجب التنويه هنا إلى مساهمة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) في دعم وظيفة التدقيق الشرعي مهنياً من خلال منح شهادة المراجع والمدقق الشرعي المعتمد بجانب شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد (CSAA /CIPA) إلا أن المادة العلمية التي تدرس للراغبين في الحصول على شهادة «المراجع والمدقق الشرعي المعتمد» لا زالت تحتاج إلى مزيد من التطوير، وإضافة معايير الضبط ومعايير المراجعة الدولية لهذه المادة لتحقيق مزيد من المهنية للحاصلين عليها.
 - ويجب أن نسجل هنا: أن إسناد عمل التدقيق الشرعي لإدارة المخاطر يُعدّ مخالفاً لمعيار الضبط رقم ٣ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة (أيوبي) ومعايير المراجعة الدولية، حيث يشترط في مَنْ يقوم بهذه الوظيفة عدم ممارسة أي عمل تنفيذي داخل المؤسسة التي يراجع عملها حفاظاً على استقلالية المراجعين الشرعيين، وأن إدارة

المخاطر تقوم في الأساس بعمل تنفيذي.

(جدول رقم ٤)

فريق التدقيق الشرعي من داخل المؤسسة أم من خارجها

الإجابة	من داخل المؤسسة	الاستعانة بمكتب متخصص	الجمع بينهما	الإجمالي
عدد	٢٨	٥	١٠	٤٣
النسبة	٦٥.١٪	١١.٦٪	٢٣.٣٪	١٠٠٪

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق، يتضح لنا ما يلي:

- بلغت نسبة تفضيل أن يكون القائمون على وظيفة التدقيق الشرعي من داخل المؤسسة ٦٥.١٪.

- وبلغت نسبة تفضيل الجمع بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ٢٣.٣٪.

- كما بلغت نسبة تفضيل أداء هذه الوظيفة بواسطة مكاتب تدقيق شرعي متخصصة من خارج المؤسسة ١١.٦٪.

ترجع أهمية التدقيق الشرعي الخارجي إلى أنه موجه بشكل أساسي إلى المساهمين والجهات الخارجية في حين يوجه التدقيق الشرعي الداخلي بشكل أساسي إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

يرى الباحث بعد بدراسة النتائج السابقة أن الوضع النموذجي للمراجعة والتدقيق الشرعي يجب أن يتكون من المراجعة الشرعية الداخلية والخارجية (أي: الجمع بينهما) حسب التفصيل التالي:

أولاً: مراجعة شرعية داخلية: إنها وظيفة يؤديها مراجعون شرعيون داخليون؛ أي: يتبعون إدارة المؤسسة من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير، وهي وسيلة من وسائل أدوات نظام الرقابة الشرعية الداخلية ومقوماته، هدفها مساعدة الإدارة في تحمل مسؤوليتها بشأن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والتأكد من تطبيقها، وأنها قد

تكون وحدة إدارية مستقلة، وقد تكون قسمًا في إدارة المراجعة الداخلية، وقد تكون مدمجة في إدارة المراجعة الداخلية طبقاً لتطور نظام الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسة، وقد تتبع المدير العام أو مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة، حسب القوة التي تريدها لها المؤسسة، وفي كل الأحوال يجب ألا يقل مستواها التنظيمي عن إدارة المراجعة الداخلية في المؤسسة كما نص على ذلك معيار الضبط رقم (٣) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ثانياً: مراجعة شرعية خارجية: إنها وظيفة يؤديها مراجعون خارجيون، أي: لا يتبعون إدارة المؤسسة، وإنما يتبعون الجمعية العمومية، من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير، هدفها مساعدة الهيئة في تكوين رأي معقول بشأن التزام المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم إعداد تقريرها للجمعية العمومية، وأنها تتم من خلال أعضاء الهيئة الشرعية، سواء أقاموا بالمراجعة بأنفسهم أم من خلال مراجعين شرعيين من خارج المؤسسة (من خلال مكاتب خارجية متخصصة في المراجعة الشرعية) يرتبطون بهم من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير.

(جدول رقم ٥)

أسباب تفضيل أداء وظيفة التدقيق الشرعي من داخل المؤسسة

الإجابة	عدم تداول المعلومات خارج نطاق المؤسسة	فريق التدقيق الشرعي الداخلي أقدر من غيره على فهم طبيعة وبيئة العمل	التفرغ والتواجد والمعايشة اليومية للجهاز التنفيذي	أخرى	الإجمالي
العدد	١٠	٢٣	٢٧	٣	٦٣
النسبة	١٥.٩%	٣٦.٥%	٤٢.٨%	٤.٨%	١٠٠%

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق، يتضح لنا ما يلي:

- أجاب على هذا السؤال ٣٤ مستيبين في حين أمتنع عن الإجابة ١٠ ممن يرون أن التدقيق الشرعي الخارجي هو الأفضل.
- جاء سبب: «التفرغ والمعايشة اليومية للجهاز التنفيذي» في مقدمة الأسباب بنسبة

٤٢.٨٪.

- وجاء سبب: « فريق التدقيق الشرعي الداخلي أقدر من غيره على فهم طبيعة وبيئة العمل » في المرتبة الثانية بنسبة ٣٦.٥٪.
- ثم جاء في المرتبة الثالثة سبب: « عدم تداول المعلومات خارج نطاق المؤسسة » بنسبة ١٥.٩٪.

في حين أجاب أحد المجيبين على هذا السؤال بالآتي:

- أرى أن التدقيق الشرعي « داخلي / خارجي » يجب عليه أن يلعب دور « الموجه والمصحح » بصفة رئيسية لعدة أسباب:
- تفتقر المؤسسات المالية الإسلامية في الفترة الحالية للكوادر المؤهلة التأهيل الشرعي في كافة الأقسام.
- قصر عمر التجربة البنكية الإسلامية يحول بينها وبين تعمد أفرادها إحداث التجاورات من الناحية الشرعية والتي تحدث غالباً خلال فترة نضج التجربة.
- التدقيق الشرعي يختلف عن أنواع التدقيق الأخرى: لارتباطه بالدين من ناحية نطاق التدقيق، ولعدم ارتباط مخالفاته - في أغلب الأحوال - بتحصيل منفعة للمخطئ من وراء التجاوز.
- لأجل هذا كله كان مقدار الوعي الشرعي بين أفراد المؤسسة الذي يتحقق من خلال التدقيق الداخلي تحديداً عامل حسم في تحقيق الأهداف التي وضع التدقيق لأجلها.

وبتحليل نتائج الإجابات عاليه نرى أن الجانب الأكبر من المجيبين يفضلون أداء وظيفة التدقيق الشرعي من خلال وحدة مستقلة من داخل المؤسسة، لكونها متفرغة لهذا العمل، وهي الأقدر على فهم بيئة العمل من غيرها ورغبتهم في عدم تداول المعلومات خارج نطاق

المؤسسة.

وإن كان الوضع الأمثل - من وجهة نظر الباحث - هو الجمع بين الجهتين (التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي).

(جدول رقم ٦)

أسباب تفضيل أداء وظيفة التدقيق الشرعي بواسطة مكتب أو مؤسسة خارجية

النسبة	العدد	الإجابة
٪١٩	٤	مكتب التدقيق الخارجي أكثر مهنية من فريق المراجعة الداخلي
٪٤٢.٩	٩	مكتب التدقيق الخارجي أكثر استقلالية
٪٢٨.٦	٦	مكتب التدقيق الخارجي يكسب المؤسسة ثقة أكبر لدى عملائها والأطراف ذات العلاقة
٪٩.٥	٢	أخرى
٪١٠٠	٢١	الإجمالي

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- أجاب على هذا السؤال عدد ١٠ في حين امتنع عن الإجابة عدد ٣٤ ممن يرون أن التدقيق الشرعي من داخل المؤسسة هو الأفضل.
- جاء سبب: «استقلالية مكتب التدقيق الشرعي من خارج المؤسسة» في المرتبة الأولى بنسبة ٤٢.٩ ٪ من أسباب تفضيل إسناد مهمة التدقيق الشرعي لمكتب متخصص من خارج المؤسسة.
- يليه سبب: ما يضيفه «مكتب التدقيق الشرعي المتخصص من خارج المؤسسة من ثقة في مصداقية المؤسسة وسلامة تعاملاتها الشرعية أمام متعاملاتها وملاكها» بنسبة ٢٨.٦ ٪.
- ويأتي سبب: «المهنية» في المرتبة الثالثة باعتبار أن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي أكثر مهنية من فريق التدقيق الشرعي الداخلي بنسبة ١٩ ٪.

- من قراءة الإجابات السابقة بيّن لنا أن من يفضل ممارسة التدقيق الشرعي من خلال مكتب أو مؤسسة متخصصة في هذا المجال يُحقّق الاستقلالية والمصداقية ويتمتع بالمهنية بصورة أفضل مما قد يكون عليه الوضع بالنسبة للتدقيق من وحدة داخل المؤسسة.

- وقد ظهر عدد من شركات ومكاتب التدقيق المتخصصة في تقديم خدمات الاستشارات الشرعية ومنها خدمة التدقيق الشرعي الخارجي، من هذه المؤسسات: دار المراجعة الشرعية بالبحرين والسعودية/ دار المشورة بالكويت وقطر/ مؤسسة رقابة بلندن ولبنان وسورية/ دار الشريعة بالإمارات العربية/ شركة شوري بالكويت... وغيرهم.

(جدول رقم ٧)

حاجة المصارف الإسلامية لوجود مكاتب مهنية متخصصة في التدقيق الشرعي

الإجابة	يوجد حاجة	لا يوجد حاجة	يوجد حاجة	الإجمالي
العدد	٢٤	٦	١٣	٤٣
النسبة	٥٥.٨%	١٤%	٣٠.٢%	١٠٠%

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- بلغت نسبة من يرى أن هناك حاجة ملحة لوجود مكاتب تدقيق شرعي متخصصة ٥٥.٨% من إجمالي المجيبين. وبلغت نسبة من أجاب بـ «إلى حد ما» ٣٠.٢% من إجمالي المجيبين.
- في حين جاءت إجابات ١٤% بعدم ضرورة وجود هذه المكاتب، والاكتفاء بفريق المراجعة الشرعية المعين من داخل المؤسسة.
- تشير النتائج السابقة إلى رغبة العاملين في مجال المراجعة والتدقيق الشرعي إلى وجود شركات ومكاتب متخصصة في التدقيق الشرعي على غرار مكاتب

المحاسبة والمراجعة، بشرط تأهيلها علمياً وعملياً للقيام بهذه الوظيفة

- وقد ظهر بالفعل في سوق العمل عدد من الشركات والمكاتب الاستشارية التي تقدم استشارات شرعية من ضمنها مهمة التدقيق الشرعي (الداخلي والخارجي) في كل من: البحرين والسعودية والكويت وقطر والإمارات وسوريا ولبنان والمملكة المتحدة.

(جدول رقم ٨)

قدرة مكاتب المحاسب والمراجعة الخارجية على القيام بوظيفة التدقيق الشرعي

الإجابة	لديها القدرة	لا تتوافر لديها القدرة	تتوافر لديها القدرة إلى حد ما	الإجمالي
عدد	١	٣٢	١٠	٤٣
النسبة	٢.٣٪	٧٤.٤٪	٢٣.٣٪	١٠٠٪

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق، يتضح لنا ما يلي:

- بلغت نسبة من أجاب «بعدم قدرة مكتب المحاسبة والمراجعة الخارجية على القيام بوظيفة التدقيق الشرعي» ٧٤.٤٪ من إجمالي المستبشرين، فيما كانت إجابة ٢٣.٣٪ منهم - إلى حد ما -، بينما أجاب فرد واحد بقدرة المحاسب القانوني الخارجي على القيام بهذا الدور.
- وتشير نتائج الاستبيان إلى عدم قدرة مكاتب المحاسبة والمراجعة الخارجية على القيام بوظيفة التدقيق الشرعي، نظراً لاختلاف نطاق العمل لكل منها، وما يتطلبه التدقيق الشرعي من معارف ومؤهلات شرعية قد لا تكون متوفرة لدى فريق مراقب الحسابات الخارجي، وهو ما يؤكد صحة فرضية الدراسة التي تشير إلى عدم قدرة مكاتب المحاسبة «المراجع القانوني» بشكلها الحالي على الاطلاع بمهمة التدقيق الشرعي بجانب عملها وهو مراجعة واعتماد القوائم المالية.

- فرغم أن مكاتب المحاسبة الخارجية تتمتع بالكفاءة والمهنية وتعتمد على معايير مراجعة دولية، إلا أن كل ذلك لا يُمكنها من أداء وظيفة التدقيق الشرعي؛ لأن فريق العمل بها غير مؤهل من الناحية الشرعية للقيام بهذا الدور، الذي هو عمل متخصص يهتم بمقصد حفظ الدين من خلال حفظ وتنمية المال بالطرق الشرعية التي تحميه من آفة الربا والنماء الحرام.
- الجدير بالذكر أن بعض المكاتب الدولية المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة قد أنشأت أقساماً بها للقيام بوظيفة المراجعة الشرعية، وزودت هذه الأقسام بمتخصصين في مجال الشريعة والمصارف الإسلامية، مثل: آر نست & ينغ، في البحرين، وتقدم هذه الوظيفة تحت بند الخدمات المالية الإسلامية^(١). ويرى الباحث أن هذه ليست ظاهرة متكررة في مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر والدول العربية.
- وفي مقابلة خاصة للباحث مع د/ محمد فداء الدين بهجت/ صاحب مكتب محاسبة ومراجعة بجدة بالسعودية، أكد على قدرة مكاتب المحاسبة والمراجعة بالسعودية على القيام بمهمة التدقيق الشرعي وتأهيلها لهذا الدور، حيث يحصل المحاسب القانوني على معارف في فقه المعاملات كجزء أساسي من مكونات التأهيل العلمي والمهني الذي تضعه الجمعية السعودية للمحاسبين والمراجعين لمنحهم الزمالة، ويرى الباحث أن ذلك ليس كافٍ وليس متاح في باقي الدول العربية والإسلامية.

(١) انظر الموقع الإلكتروني لـ Ernst & Young البحرين: <http://www.ey.com/EM/en/About-us/Bahrain>

(جدول رقم ٩)

عدد أعضاء فريق المراجعة والتدقيق الشرعي الحالي

الإجابة	لا أعلم	من ١-٢	من ٣-٤	من ٥-٦	٧ أفراد فأكثر	الإجمالي
عدد	٤	١٦	١٦	٤	٤	٤٤
النسبة	%٩.١	%٣٦.٤	%٣٦.٤	%٩.١	%٩.١	%١٠٠

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق، يتضح لنا ما يلي:

- أجاب ٣٦.٤٪ بأن عدد فريق المراجعة الشرعية بمؤسستهم من شخص إلى شخصين، كما أجاب ٣٦.٤٪ بأن العدد من ٣ إلى ٤ مراجعين.
- وأجاب ٩.١٪ بأن العدد من ٥ إلى ٦ مراجعين و ٩.١٪ أكثر من ٧ مراجعين.
- وبقراءة نتائج الإجابات السابقة يتضح لنا أن ٧٢٪ من مفردات العينة يتراوح متوسط عدد أفراد فريق المراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية محل الدراسة من فرد واحد إلى ٤ أفراد.
- ومن المعلوم أن عدد المراجعين الشرعيين بالمؤسسة يتوقف على عدة عوامل، نذكر منها: حجم المؤسسة، وحدثة أو قدم عهدتها بالعمل المصرفي الإسلامي، ومدى فهم واستقرار معاملاتها، وهل هي مؤسسة مالية إسلامية بالكامل أم فرع إسلامي في بنك تقليدي؟ ودرجة تعقد عملياتها، ومستوى البرامج الآلية التي تعتمد عليها، ومدى رغبة الإدارة في تفعيل دور المراجعة الشرعية بها، وقوة الهيئة الشرعية في حمل إدارة المؤسسة على تعيين مراجعين شرعيين بها، سواء من داخل المؤسسة أو التعاقد مع مكاتب استشارات شرعية متخصصة في أعمال المراجعة الشرعية، ووجود أو عدم وجود إلزام قانوني لوظيفة المراجعة الشرعية.

تبين للباحث - بشكل عام - أن المصارف الإسلامية الكبيرة والتي تمارس عملها منذ أكثر من عشر سنوات، تستعين بأكثر من ٦ مراجعين شرعيين (من ٧-١٢)، مثل:

مصرف الراجحي ومصرف أبوظبي الإسلامي.

والمصارف الإسلامية متوسطة الحجم وعمرها لا يتجاوز ١٠ سنوات، تستعين في المتوسط بعدد ٤-٦ مراجعين شرعيين، مثل: بنك البلاد وبنك الجزيرة ومصرف الإنماء وبنك إيلاف البحرين.

والمصارف الإسلامية الصغيرة والفروع الإسلامية بالبنوك التقليدية تستعين بمراجعين أو اثنين على الأكثر، مثل البنك الوطني للتنمية بمصر وبنك يونيكورن للاستثمار بالبحرين وبنك قطر الوطني الإسلامي وسامبا (البنك السعودي البريطاني) وفروع بنك مصر للمعاملات الإسلامية.

(جدول رقم ١٠)

كفاية عدد فريق المراجعة الشرعية الحالي للقيام بالمراجعة بكفاءة

الإجابة	كاف	غير كاف	إلى حد ما
عدد	١٢	١٢	١٧
النسبة	%٢٩.٣	%٢٩.٣	%٤١.٤
حسب التفصيل التالي			
٢-١	كاف	٢	%١٢.٥
	غير كاف	٨	%٥٠
	إلى حد ما	٦	%٣٧.٥
٤-٣	كاف	٥	%٣١.٣
	غير كاف	٤	%٢٥
	إلى حد ما	٧	%٤٣.٧
٦-٥	كاف	١	%٢٥
	غير كاف	٠	%٠
	إلى حد ما	٣	%٧٥
٧ أفراد فأكثر	كاف	٣	%٧٥
	غير كاف	٠	%٠
	إلى حد ما	١	%٢٥

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- تشير نتائج الإجابات السابقة إلى أن عدد المراجعين الشرعيين (لشريحة المؤسسات التي بها ١-٢) غير كاف لأداء وظيفة التدقيق الشرعي بشكل فعال (بنسبة ٥٠٪ من هذه الشريحة) في حين أجاب ٣٧.٥٪ بـ - إلى حد ما -.
- وأن المؤسسات التي بها من ٣ إلى ٤ مراجعين أجاب ما نسبته ٧٥٪ من أفراد العينة بـ -

«إلى حد ما».

- أما المؤسسات التي بها ٧ مراجعين شرعيين فأكثر كانت أغلب الإجابات أن عدد المراجعين الشرعيين بمؤسساتهم يُعد كافياً لأداء وظيفة التدقيق الشرعي بشكل فعال (٣ مجيبين بنسبة ٧٥٪ من هذه الشريحة).
- ومن الملاحظ بشكل عام أن أعداد القائمين على وظيفة التدقيق الشرعي بالمصارف والمؤسسات المالية القائمة أقل بكثير مما يجب أن تكون عليه، وذلك بالنظر إلى نطاق العمل الذي يجب أن يغطيه فريق المراجعة الشرعية، والذي يجب أن يتسع ليشمل كل عمل أو نشاط تمارسه المؤسسة يكون له أثر شرعي، وليس فقط التركيز على مراجعة منتجات التمويل وبعض الخدمات المصرفية، وبمقارنة بسيطة بين عدد فريق المراجعة الداخلية بالمؤسسة وعدد فريق المراجعة الشرعية بها يظهر لنا جلياً تواضع عدد فريق المراجعة الشرعية رغم تقارب حجم ونطاق عمل كل منهما.

(جدول رقم ١١)

التخصصات العلمية والمهنية لفريق التدقيق الشرعي

النسبة	العدد	الإجابة
٢٧.٨٪	١٧	شرعية / قانونية
٣.٣٪	٢	اقتصادية
١١.٥٪	٧	مالية / محاسبية
٦.٦٪	٤	مصرفية
٤٩.٢٪	٣٠	متنوعة (مصرفية / شرعية / مالية ..)
١.٦٪	١	أخرى: من فضلك أذكرها (لغة إنجليزية)
١٠٠٪	٦١	الإجمالي

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- جاءت التخصصات «المصرفية والشرعية والمالية» في المرتبة الأولى (بنسبة ٤٩.٢٪) يليها تخصصات «شرعية / قانونية» (بنسبة ٢٧.٩٪) ثم تخصصات «مالية ومحاسبية» (بنسبة ١١.٥٪).

- وتؤكد هذه النتائج أن المدقق الشرعي يجب أن يجمع بين الخبرة الشرعية والمصرفية والمالية، حيث إن التأهيل الأكاديمي الشرعي لا يكفي لتأهيل صاحبه لمهنة التدقيق الشرعي، بل إن الوضع الأفضل أن يمارس المدقق الشرعي العمل المصرفي لعدة سنوات ليجيد خلالها فنون العمل المصرفي، ثم يؤهل نفسه في المجال الشرعي من خلال الدراسة والشهادات المهنية والتدريب والقراءة المستمرة في مجال الصناعة المصرفية وعلم المراجعة.
- ولا يجب إهمال مهارة إتقان اللغة الإنجليزية للمراجع والمدقق الشرعي، نظراً لتقدم الصناعة المصرفية الإسلامية وتأثرها بالتطورات التي تحدث للصناعة المصرفية عالمياً. فضلاً عن تشابك وتعقد المعاملات والعلاقات المصرفية الإسلامية وارتباطها بالأسواق المالية الدولية، ونظم الحاسب الآلي، وفتح وحدات في الدول العربية، وتعدد جنسيات موظفي المصارف الإسلامية (خاصة في دول الخليج) وإجماعهم في كثير من الأعمال على اللغة بالانجليزية كلغة عمل وحوار بينهم.

(جدول رقم ١٢)

تبعية إدارة/ وحدة الرقابة والتدقيق الشرعي بالهيكل التنظيمي

النسبة	عدد	الإجابة
٩.١ %	٤	تتبع مجلس الإدارة
٢٠.٥ %	٩	تتبع المدير العام / المدير التنفيذي
٤٥.٥ %	٢٠	تتبع الهيئة الشرعية (والتي تتبع بدورها الجمعية العمومية وليس مجلس الإدارة)
٦.٨ %	٣	تتبع لجنة المراجعة
١١.٣ %	٥	تتبع إدارة المراجعة الداخلية
٦.٨ %	٣	أخرى: من فضلك أذكرها... (مدير إدارة المخاطر).
١٠٠ %	٤٤	الإجمالي

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- جاء في المرتبة الأولى أن إدارة/ وحدة التدقيق الشرعي تتبع الهيئة الشرعية بنسبة ٤٥.٥٪ من مجموع المجيبين.

- في حين أجاب ٢٩.٦٪ بتبعيتها لمجلس الإدارة/ أو المدير العام/ المدير التنفيذي، وأجاب ما نسبته ١١.٣٪ إلى تبعيتها لإدارة المراجعة الداخلية.

- وفي الترتيب الأخير جاء تبعيتها إلى إدارة المخاطر ولجنة المراجعة بنسبة ٦.٨٪ لكل منهما.

تظهر الإجابات السابقة أن إدارة التدقيق الشرعي يجب أن تتبع فنياً الهيئة الشرعية حتى تتمتع بالاستقلالية النسبية عن إدارة المؤسسة التي تراجع أعمالها من الناحية الشرعية.

ويقصد بالتبعية هنا أن الجهة المسؤولة عن مساءلة فريق المراجعة الشرعية/ المراقب الشرعي الدائم من حيث التعيين والعزل وتحديد المقابل المالي والمكافأة والمساءلة، هي الهيئة الشرعية وليست إدارة المؤسسة.

ولا يمنع ذلك أن يكون هناك تبعية إدارية حيث إن المراجعين الشرعيين - الداخليين - هم موظفون من داخل المؤسسة ويتقاضون رواتب تدفعها لهم إدارة المؤسسة.

أما الذين أجابوا بتبعية إدارة/ وحدة التدقيق الشرعي لإدارة المؤسسة سواء لمجلس الإدارة أو المدير التنفيذي أو المدير العام، فإن هذه التبعية قد تؤثر على درجة استقلاليتهم وموضوعيتهم عند أدائهم لمهام عملهم.

أما تبعية التدقيق الشرعي إلى إدارة المخاطر فيتعارض ذلك مع ما استقر من معايير دولية تقضي فصل المراجعين عن أي عمل تنفيذي.

(جدول رقم ١٣)

ممارسة أعضاء فريق التدقيق الشرعي للأعمال التنفيذية بجانب عملهم الرقابي

النسبة	عدد	الإجابة
٧٪	٢	فريق التدقيق الشرعي يمارس أعمال تنفيذية
٩٣٪	٤٠	لا يمارس أعمال تنفيذية
١٠٠٪	٤٢	الإجمالي

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- جاءت الإجابة بنسبة ٩٣٪ بأنه لا يجوز لمن يمارس التدقيق الشرعي أن يقوم بأي عمل تنفيذي داخل المؤسسة التي يراجع أعمالها، ويتفق ذلك مع معايير المراجعة الدولية ومعايير الضبط الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة (معيار الرقابة الشرعية).

(جدول رقم ١٤)

الدعم المقدم لفريق التدقيق الشرعي من الإدارة العليا

النسبة	عدد	الإجابة
٦٠.٥٪	٢٦	دعم كامل
٣٤.٩٪	١٥	إلى حد ما
٤.٦٪	٢	لا يوجد دعم
صفر٪	صفر	غير مرغوب فيه ويتم مقاومته
١٠٠٪	٤٢	الإجمالي

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- جاءت الإجابات بنسبة ٦٠.٥٪ من إجمالي المجيبين بوجود دعم كامل لفريق التدقيق الشرعي بمؤسساتهم.

- في حين أجاب ٣٤.٩٪ ب - إلى حد ما -.
- وأجاب ٤.٦٪ بعدم وجود دعم لفريق المراجعة الشرعية من قِبل الإدارة العليا بمؤسساتهم.

تشير النتائج السابقة إلى اهتمام الإدارة العليا بالمصارف ومؤسسات التمويل الإسلامية بدعم فريق المراجعة الشرعية بشكل عام، ويظهر ذلك واضحاً في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الكبيرة والتي قطعت شوطاً طويلاً في العمل المصرفي الإسلامي، ويوجد بها هيئات شرعية قوية تمارس دورها الرقابي معتمدة فيه على تقارير التدقيق الشرعي بشكل أساسي، في الحكم على السلامة الشرعية للمعاملات المنفذة، وتقديم شهادة بذلك للجمعية العمومية.

(جدول رقم ١٥)

المهام المسندة لفريق التدقيق الشرعي مرتبة حسب الأهمية

الترتيب	عدد المجيبين	النسبة	الإجابة
١	٤١	٩٣.٢٪	فحص وتدقيق المنتجات والأنشطة المصرفية بعد التنفيذ.
٢	٣٦	٨١.٨٪	متابعة الجهاز التنفيذي في تصويب الملاحظات الشرعية التي تم اكتشافها.
٣	٣٣	٧٥٪	إعداد وتنفيذ خطط المراجعة الدورية وإعداد تقارير بكل دورة مراجعة.
٤	٣٢	٧٢.٧٪	الرد على استفسارات الجهاز التنفيذي والعملاء في ضوء فتاوى وقرارات الهيئة الشرعية.
٤	٣٢	٧٢.٧٪	مراجعة أدلة العمل لمنتجات التمويل والأنشطة المصرفية للتأكد من توافقها مع فتاوى وقرارات الهيئة الشرعية.
٥	٣١	٧٠.٤٪	مراجعة العقود والنماذج والاتفاقات قبل استخدامها.
٥	٣١	٧٠.٤٪	المساهمة في رفع الوعي بالمصرفية الإسلامية لدى الجهاز التنفيذي عن طريق الدورات التدريبية واللقاءات.
٦	٣	٦.٨٪	أخرى: من فضلك أذكرها (تطوير المنتجات/ ترتيب اجتماعات الهيئة الشرعية/ التعاون مع الإدارة العليا لشرح طبيعة العمل المصرفي الإسلامي للجهات الرقابية)

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- جاء في المرتبة الأولى «أن فحص وتدقيق المنتجات والأنشطة المصرفية بعد التنفيذ» (بنسبة ٩٣.٢٪ من إجمالي المجيبين)، تُعد من أولى المهام التي تقوم بها إدارة/ وحدة التدقيق الشرعي بالمؤسسة.
- وجاء في المرتبة الثانية مهمة «متابعة الجهاز التنفيذي في تصويب الملاحظات الشرعية التي تم اكتشافها» (وبنسبة ٨١.٨٪).
- وجاء في المرتبة الثالثة مهمة «إعداد وتنفيذ خطط المراجعة الدورية وإعداد تقارير المراجعة الشرعية» (بنسبة ٧٥٪).
- وجاء في المرتبة الرابعة مهمة «الرد على استفسارات الجهاز التنفيذي والعملاء في ضوء فتاوى وقرارات الهيئة الشرعية»، ومهمة «مراجعة أدلة العمل لمنتجات التمويل والأنشطة المصرفية للتأكد من توافقها مع فتاوى وقرارات الهيئة الشرعية» بنسبة ٧٢.٧٪ لكل منها.
- وجاء في المرتبة الخامسة مهمة «مراجعة العقود والنماذج والاتفاقات قبل استخدامها»، ومهمة «المساهمة في رفع الوعي بالمصرفية الإسلامية لدى الجهاز التنفيذي عن طريق الدورات التدريبية واللقاءات» بنسبة ٧٠.٤٪ لكل منهما.
- مما سبق يتضح لنا أن المهمة الأولى للتدقيق الشرعي في المجمل تبدأ بعد التنفيذ، بما يُسمى بالمراجعة اللاحقة، وهي فحص وتحليل منتجات التمويل والأنشطة والخدمات المصرفية التي تم تنفيذها خلال فترة سابقة، للتأكد من أن إجراءات وخطوات التنفيذ قد تمت وفق المعتمد من الهيئة الشرعية والضوابط الشرعية الحاكمة لإجراءات التنفيذ، وإن كان ذلك لا يمنع من وجود رقابة شرعية سابقة على التنفيذ، مثل مراجعة السياسات والإجراءات لكل منتج قبل تنفيذه.
- كما يتضح دور التدقيق الشرعي في اكتشاف الأخطاء الشرعية، وتقديم التوصيات التي تمنع تكرارها، ومتابعة الجهاز التنفيذي في تصويبها، وإعداد خطط المراجعة، وإعداد التقارير الشرعية ورفعها للهيئة الشرعية والإدارة

- العليا، بهدف رفع مستوى الإلتزام الشرعي بالمؤسسة، وضمان عدم انحرافها.
- يأتي بعد ذلك دور الإدارة الشرعية في رفع الوعي بالصناعة المصرفية الإسلامية لفريق العمل، من خلال برامج التدريب واللقاءات بهم، وكذا الرد على التساؤلات والاستفسارات الموجهة لهم من داخل المؤسسة أو من المتعاملين معها، على أن يتم الرد في ضوء قرارات الهيئة الشرعية وما تعتمده من معايير شرعية وفتاوى مجامع فقهية.

(جدول رقم ١٦)

أسلوب المراجعة الذي يعتمد عليه فريق التدقيق الشرعي

النسبة	عدد	الإجابة
٢٠.٩٪	٩	المراجعة بطريقة الحصر الشامل
٦٠.٥٪	٢٦	المراجعة بأسلوب العينة
١٨.٦٪	٨	الجمع بينهما
١٠٠٪	٤٣	الإجمالي

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- أجاب ٢٦ مستتين بنسبة ٦٠.٥٪ باستخدام المراجعة بالعينة مقابل ٩ بنسبة ٢٠.٩٪ يستخدمون أسلوب المراجعة بطريقة الحصر الشامل.
- في حين أجاب ٨ بنسبة ١٨.٦٪ بالجمع بين الأسلوبين (العينة والمراجعة الشاملة).
- ومن المعلوم أن استخدام أسلوب المراجعة بنظام العينة متعارف عليه دولياً في مجال المراجعة، وفي مجالات أخرى متعددة، وله معايير تنظم استخدامه، حيث لا غنى عنه عند مراجعة المؤسسات الكبيرة التي تصل معاملاتها من حيث العدد والآلاف، بل مئات الآلاف، ويصعب عملياً مراجعة كل المعاملات بطريقة الحصر الشامل.

- قد يلجأ المراجع إلى أسلوب الحصر الشامل في حالة قلة عدد المعاملات، أو كبر حجم أموالها أو عدم قابليتها للتنميط؟، أو ارتفاع مخاطر تعرضها للمخالفات الشرعية بسبب حداثة تطبيقها وعدم استيعاب ضوابطها الشرعية من قبل القائمين على إجراءات تنفيذها.
- أما المعاملات المستقرة شرعياً والمنمطة في إجراءات تنفيذها وضخامة إعدادها فيكون من المفيد والمجدي اقتصادياً مراجعتها شرعياً بنظام العينة وليس الحصر- الشامل.

(جدول رقم ١٧)

دورية المراجعة الشرعية الميدانية

النسبة	عدد	الإجمالي
٣٩.٤٪	١٧	ربع سنوية
١٦.٣٪	٧	نصف سنوية
١٦.٣٪	٧	متتالية بتقارير فصلية
١٤٪	٦	شهرية
٧٪	٣	سنوية
٧٪	٣	يومية: مع كل عملية فور تنفيذها
١٠٠٪	٤٣	الإجمالي

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- احتلت دورية المراجعة الشرعية الربع سنوية المرتبة الأولى بنسبة ٣٩.٤٪ من مجموع المجهين.
- تلتها المراجعة النصف سنوية بالتساوي مع المراجعة المتتالية بتقارير فصلية بنسبة ١٦.٣٪ لكل منهما.
- أما المراجعة الشهرية فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة ١٤٪.

- جاءت المراجعة السنوية في المرتبة الرابعة بالتساوي مع المراجعة الرابعة بدرجة ٧٪ لكل منهما.
 - من الإجابات السابقة يتضح لنا أن عملية المراجعة تتصف بالاستمرارية والدورية وتختلف دوريتها من مؤسسة لأخرى، ومن المعلوم أن عملية المراجعة تتم وفقاً لخطوة سنوية معتمدة في بداية كل سنة مالية يُحدّد فيها تواريخ المراجعة المتوقعة لكل منتج أو نشاط ودورية تكرارها، وهو الأمر الذي يعتمد على مدى قوة أو ضعف بيئة الرقابة الشرعية الداخلية ودرجة المخاطر الشرعية التي يتعرض لها المنتج أو النشاط محل المراجعة بالمؤسسة.
 - أما فكرة المراجعة الشرعية اليومية قد لا تكون ممكنة لدى الغالبية العظمى من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في ضوء تعدد معاملاتها عددياً وكمياً وجغرافياً، وارتفاع تكلفتها، وعدم تنفيذها عملياً في ضوء تواضع عدد المراجعين الشرعيين بها، وقد لا تكون بالضرورة هي أفضل أنواع المراجعات.
- (جدول رقم ١٨)

المرجعية الشرعية المعتمدة لفريق التدقيق الشرعي

النسبة	عدد	الإجابة
٥٧.٧٪	٤١	فتاوى وقرارات الهيئة الشرعية للمؤسسة
٢٥.٤٪	١٨	معايير لجنة المحاسبة والمراجعة (أيسوفي (AAOIFI)
١٥.٥٪	١١	فتاوى المجامع الفقهية
١.٤٪	١	أخرى
١٠٠٪	٧١	الإجمالي

- بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:
- إن المرجعية الشرعية المعتمدة في المؤسسة هي الهيئة الشرعية وما يصدر عنها من قرارات وفتاوى، جاء ذلك في المرتبة الأولى بنسبة ٥٧.٧٪ من مجموع المجيبين.

- يلي ذلك المعايير الشرعية والمحاسبية ومعايير المراجعة والضبط الشرعي الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتفويض من الهيئة الشرعية للمؤسسة فيما لم يصدر به قرار منها أو ما تحيله في قراراتها على هذه المعايير (نسبة ٢٥.٤٪).
 - ثم جاءت فتاوى وقرارات المجامع الفقهية (مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، ومجمع البحوث الإسلامية بالأزهر) في المرتبة الثالثة (نسبة ١٥.٥٪).
- بقراءة الشرعية الإجابات السابقة يتضح لنا أن المرجعية الشرعية للمؤسسة- في المقام الأول- هي ما يصدر عن هيئتها من فتاوى وقرارات، وما تعتمد من منتجات، وما تحيله إلى المعايير الشرعية وفتاوى المجامع الفقهية، ولا يحق للمراجع الشرعي أن يعتمد مرجعية شرعية تحالف فتاوى أو قرارات الهيئة الشرعية للمؤسسة التي يراجع إعمالها.

(جدول رقم ١٩)

توافر دليل للتدقيق الشرعي وبرنامج مراجعة وأوراق فحص معدة مسبقاً

النسبة	عدد	الإجابة
٨١.٤٪	٣٥	يوجد دليل وبرامج وأوراق عمل
١٨.٦٪	٨	لا يوجد دليل مراجعة
١٠٠٪	٤٣	الإجمالي

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- أجاب ٨١.٤٪ من مجموع المجيبين أن عملية المراجعة الشرعية تتم من خلال دليل تدقيق شرعي يحدد إجراءات عملية المراجعة والضوابط الشرعية لكل منتج أو نشاط محل المراجعة، ومن خلال أوراق عمل وبرنامج مراجعة معد سلفاً.
- في حين أجاب ١٨.٦٪ أن عملية المراجعة تتم دون اعتمادها على خطة مراجعة

وأدلة وبرامج وأوراق عمل.

- براءة وتحليل النتائج عليه تشير هذه الإجابات إلى أن وظيفة المراجعة الشرعية قد قطعت شوطاً جيداً نحو المهنية، وقد استفادت من علم المراجعة في أداء وظيفة التدقيق الشرعي؛ حيث إن عملية المراجعة يجب أن تبدأ بمرحلة التخطيط وما تتضمن من تحديد لنطاق العمل وإعداد برنامج المراجعة وأوراق الفحص وتحديد طرق اختيار وسحب العينة وغيرها من إجراءات ما قبل تنفيذ الفحص الميداني.

كما أن معايير المراجعة الشرعية قد أكدت على ضرورة إعداد دليل للمراجعة يُحدد فيه الأهداف والسياسات والإجراءات والمسؤوليات وكل ما يتعلق بعملية المراجعة، ويجب اعتمادها من الإدارة العليا للبنك والهيئة الشرعية قبل القيام بعملية المراجعة الشرعية.

(جدول رقم ٢٠)

طرق تصنيف الملاحظات التي يتم اكتشافها أثناء الفحص والتدقيق الشرعي

النسبة	عدد	الإجمالي
٪١٢.٥	١٠	ملاحظات متعلقة بضعف نظم الرقابة الشرعية الداخلية
٪٣٣.٨	٢٧	ملاحظات متعلقة بمخالفات لقرارات الهيئة الشرعية
٪٢٧.٥	٢٢	ملاحظات تتطلب العرض على الهيئة الشرعية
٪٢٠	١٦	ملاحظات توجب إلغاء العملية وعدم الاستفادة من الإيرادات التي تولدت عنها
٪٦.٢	٥	أخرى
٪١٠٠	٨٠	الإجمالي

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- نلاحظ وجود أكثر من تصنيف لذات الملاحظة (٨٠ إجابة من ٤٤ مستبين).
- أشارت الإجابات إلى كون الملاحظات الشرعية التي يتم اكتشافها هي بالدرجة الأولى بسبب مخالفتها لقرارات الهيئة الشرعية، ومن ثم يتطلب الأمر عرضها على الهيئة الشرعية لتقرر الإجراء المناسب حيالها.
- ومن المعلوم أن أسباب وجود الملاحظات يرجع في الأساس إلى ضعف نظم الرقابة الشرعية الداخلية بالمؤسسة مما يرفع من مخاطر تعرض معاملاتها إلى المخالفات الشرعية.
- ولكي يتم رفع مستوى الالتزام الشرعي بالمؤسسة، يجب العمل على تقوية نظام الرقابة الشرعية الداخلية، من خلال ضبط إجراءات التنفيذ في ضوء الضوابط والقرارات الشرعية المعتمدة، ورفع الوعي الشرعي لدى الجهاز التنفيذي، من خلال التعليم والتدريب المستمر، ويتاح ذلك عن طريق الدورات التدريبية الشرعية التي تغطي جميع المستويات الإدارية، وربما المتكررة حتى يتم تأصيل الفكر الاقتصادي الإسلامي، أو إتاحة تواصل الموظفين على مدار اليوم مع فريق الإدارات الشرعية ومع بعض أعضاء الهيئة الشرعية بالمؤسسة، لعرض المتاح من حلول للمشكلات المستجدة خلال سير العمل وتطبيق المنتجات الشرعية والتوعية المتكررة بالمفاهيم الشرعية.

(جدول رقم ٢١)

التعامل مع المخالفات الشرعية

النسبة	عدد	الإجابة
٣٩.٤%	٢٦	يتم عرضها على الهيئة الشرعية
١٣.٦%	٩	يتم عرضها على الإدارة العليا / لجنة المراجعة
١٨.٢%	١٢	يكتفي بعرضها على الإدارة التابعة لها لتصويبها
١٢.١%	٨	يتم إلغاء العملية وتحويل الإيرادات الناتجة عنها للأعمال الخيرية
٩.١%	٦	يتم مساءلة ومحاسبة الموظف / الإدارة المتسببة
٧.٦%	٥	أخرى
١٠٠%	٦٦	الإجمالي

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق، يتضح لنا ما يلي:

- تلاحظ إمكانية اتخاذ إجراءين في ذات الوقت.
 - تشير الإجابات إلى أن تقارير المراجعة والتدقيق التشريعي تُعرض بشكل أساسي على الهيئة الشرعية بالمؤسسة محل المراجعة (بنسبة ٣٩.٤٪).
 - في حين أجاب ١٨.٢٪ باكتفاء عرض تقارير المراجعة الشرعية على الإدارة التابع لها التقرير بغرض تصويب تلك الأخطاء وعدم تكرارها مستقبلاً.
 - وأجاب ١٣.٦٪ بعرض بعض المخالفات على الإدارة العليا أو لجنة المراجعة للمؤسسة لتقرير ما تراه مناسباً حيال الإدارة أو الشخص المتسبب فيها.
 - كما أجاب ١٢.١٪ بإلغاء العملية التي بها مخالفة شرعية وتجنّب الأرباح الناتجة عنها، وتوجيهها إلى الأعمال الخيرية.
- وبقراءة النتائج عاليه يتضح لنا أن أغلب تقارير المراجعة الشرعية تعرض على الهيئة الشرعية، لتقرر ما يجب إتخاذ من إجراءات حيال المخالفات الشرعية، وهذا هو الإجراء السليم، أم عرض الملاحظة الشرعية على الإدارة لتصويبها يجب أن يكون عقب اكتشاف الملاحظة ولا يرفع للهيئة إلا الملاحظات التي لم يتم تصويبها.
- يجب أن يكون قرار تحويل أرباح المعاملات التي بها مخالفات شرعية من سلطة الهيئة الشرعية وليست لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

(جدول رقم ٢٢)

الجهة التي يوجه لها تقرير المراجعة الشرعية

النسبة	عدد	الإجابة
٤٢.٩٪	٢٧	الهيئة الشرعية
٢٨.٦٪	١٨	الإدارة العليا مع صورة إلى الهيئة الشرعية
١٢.٧٪	٨	لجنة المراجعة
٤.٧٪	٣	الجمعية العمومية
١١.١٪	٧	أخرى
١٠٠٪	٦٣	الإجمالي

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- تشير الإجابات إلى توجيه تقرير التدقيق الشرعي بشكل أساسي إلى الهيئة الشرعية (بنسبة ٤٢.٩٪).
- تليها إلى الإدارة العليا مع صورة إلى الهيئة الشرعية (بنسبة ٢٨.٦٪)
- وإلى لجنة المراجعة بمجلس الإدارة (بنسبة ١٢.٧٪)
- تشير النتائج عالية إلى ان تقرير المراجعة الشرعية يعرض بالأساس على الهيئة الشرعية، حتى وإن تم عرضه على الإدارة العليا أو لجنة المراجعة، أو أي جهة أخرى.

(جدول رقم ٢٣)

توافر سجل بملاحظات التدقيق الشرعي

النسبة	عدد	الإجابة
٨٢.٥٪	٣٣	يوجد سجل للملاحظات
١٧.٥٪	٧	لا يوجد سجل
١٠٠٪	٤٠	الإجمالي

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- تشير الإجابات السابقة إلى أن نسبة ٨٢.٥٪ تُؤكّد وجود سجل للملاحظات المكتشفة تدون فيه الملاحظات بصفة منتظمة ومستمرة، ويتم تحديثه بما يستجد من حالات تصويب لهذه الملاحظات.
- يشير ذلك الإجراء إلى اتجاه وظيفة التدقيق الشرعي بالمصارف الإسلامية نحو مزيد من التنظيم والمهنية.

(جدول رقم ٢٤)

الجهة التي تقوم بمتابعة تصويب الملاحظات الشرعية

النسبة	عدد	الإجابة
٧.٨٪	٥	لجنة المراجعة
١٥.٦٪	١٠	الإدارة العليا/ المدير التنفيذي
١٨.٨٪	١٢	الهيئة الشرعية
٣٤.٤٪	٢٢	المراقب الشرعي/ إدارة المراجعة الشرعية
١٠.٩٪	٧	المراجعة الداخلية
٧.٨٪	٥	إدارة الالتزام
٤.٧٪	٣	أخرى
١٠٠٪	٦٤	الإجمالي

بدراسة وتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- احتل المراقب الشرعي وإدارة المراجعة الشرعية الداخلية المرتبة الأولى في الإجابات حول «من الذي يقوم بمتابعة الجهاز التنفيذي في تصويب الملاحظات الشرعية التي وردت في تقارير المراجعة الشرعية» (بنسبة ٣٤.٤٪).
- وجاءت الهيئة الشرعية في المرتبة الثانية (بنسبة ١٨.٨٪).
- وتعد هذه الإجابات منطقية حيث الجهة التي اكتشفت الملاحظة هي التي يجب أن تتابع الجهاز التنفيذي في تصويبها أو عدم تكرارها مستقبلاً، وغالباً من يقوم بالفحص الميداني لمنتجات التمويل والخدمات المصرفية المنفذة هو المراقب الشرعي أو إدارة المراجعة الشرعية الداخلية، ولا يمنع ذلك من عرض الملاحظات على الهيئة الشرعية والإدارة العليا للمؤسسة.

ثانياً: اعتبارات فرضيات الدراسة:

في ضوء دراستنا للمصارف الإسلامية (المفهوم والخصائص، النشأة والتطور)، وإبراز حاجتها إلى الرقابة الشرعية للتأكد من التطبيق العلمي الصحيح للاقتصاد الإسلامي، ثم دراستنا للمفهوم العلمي للرقابة الشرعية، وإطارها المهني والقانوني، وتطورها باعتبارها أداة معيارية كاشفة لسلامة التطبيق من منظور شرعي، ثم عرجنا على دور الحوكمة والمؤسسات الدولية الداعمة للمصرفية الإسلامية في ضبط عمل الرقابة الشرعية، وصولاً للإدارة الرشيدة للمصارف الإسلامية وضبط التطبيق بها.

واستكمالاً لبناء نموذج الرقابة الشرعية درسنا معايير المراجعة الدولية ونظام الرقابة الشرعية علمياً ومهنياً، وكل ماسبق كان يمثل إطاراً مرجعياً للبحث، وإطاراً علمياً حول بناء انموذج للرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

واستكمالاً لإمكانية التأكد من صحة أو خطأ الفروض تناولت الدراسة الميدانية مجموعة من الأسئلة الكاشفة التي لم تتوافر إجاباتها في الإطار المرجعي.

وقد خلصت الدراسة الميدانية إلى تشخيص الوضع الحالي للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في عدد من الدول العربية من بينها مصر.

وبدراستنا للإطار المرجعي للدراسة ومن نتائج الدراسة الميدانية، ونتائج المقابلات الشخصية، والملاحظة، فإنه يمكننا إثبات صحة أو خطأ الفروض، على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

«إسناد وظيفة الرقابة الشرعية إلى الهيئة الشرعية - بوضعها الحالي - يؤدي إلى انخفاض فاعلية نظام الرقابة الشرعية».

فقد بنى الباحث فرضيته على التساؤلات التالية:

- هل يرجع ذلك إلى الخلط بين وظيفتي الإفتاء والرقابة الشرعية؟
- هل يرجع ذلك إلى عدم توفر الوقت والآلية التي تمكن أعضاء الهيئة الشرعية من القيام بهذه الوظيفة؟

- هل يرجع ذلك إلى حاجة وظيفة الرقابة الشرعية إلى فريق مهني، ستخدمه في أعمال المراجعة الشرعية قد لا يكون متوفر في أعضاء الهيئة الشرعية؟

وقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتؤكد صحة الفرضية، حيث يوجد إدارات مستقلة للتدقيق الشرعي داخل معظم المصارف الإسلامية محل الدراسة، تمارس وظيفة الرقابة الشرعية، أو قد تكون وحدة أو قسم تابع لإدارة المراجعة الداخلية أو يتم الإستعانة بمكتب خارجي، بنسبة تزيد عن ٨٥٪.

ولا يعني ذلك عدم ممارسة الهيئة الشرعية لدورها الرقابي، ولكن يتم ذلك من خلال تقارير تقدم لها من إدارة أو جهة أخرى، ولا تنفرد هي بهذا الدور لكونه يتطلب تأهيل مهني وتفرغ يصعب توفره لأعضاء الهيئة الشرعية.

وقد أيد الباحث عدداً من الخبراء المتخصصين في الرقابة الشرعية، بل وأعضاء هيئات شرعية، كما ورد تفصيلاً في البحث.

الفرضية الثانية:

«إدارة المراجعة الداخلية بالمصارف الإسلامية - بوضعها الحالي - غير قادرة على القيام بوظيفة الرقابة الشرعية بجانب عملها الأساسي».

فقد بنى الباحث فرضيته على التساؤلات التالية:

- هل يرجع ذلك إلى عدم تأهيل فريق المراجعة الداخلية للقيام بالمراجعة الشرعية؟
- هل يرجع ذلك إلى اختلاف نطاق عمل المراجعة الداخلية عن المراجعة الشرعية؟

وقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتؤكد صحة الفرضية، حيث أظهر تحليل الدراسة الميدانية أن نصيب إدارات المراجعة الداخلية في ممارسة وظيفة الرقابة والتدقيق الشرعي متواضع جداً، وهي بنك واحد أسند التدقيق الشرعي لفريق المراجعة الداخلية من إجمالي ٢٢ بنكاً إسلامياً محل الدراسة.

وإن كان ذلك لا يمنع من قيام إدارة المراجعة الداخلية من أداء مهمة التدقيق

الشرعي بشرط توفر الكوادر البشرية المؤهلة علمياً ومهنياً للقيام بهذه الوظيفة من خلال قسم أو وحدة مستقلة داخل إدارة المراجعة الداخلية، وليس من خلال المراجع الداخلي العادي، كما هو الوضع في أحد البنوك الإسلامية في مصر.

الفرضية الثالثة:

«مكاتب المحاسبة والمراجعة الخارجية - بشكلها الحالي - غير مهيأة للقيام بوظيفة الرقابة الشرعية الخارجية بجانب عملها الأساسي».

فقد بنى الباحث فرضيته على التساؤلات التالية:

• هل يرجع ذلك إلى عدم تأهيل مكاتب المحاسبة والمراجعة الخارجية للقيام بالمراجعة الشرعية؟

• هل يرجع ذلك إلى عدم كفاية المعايير الشرعية التي تنظم عمل المراجعة الشرعية الخارجية؟

• هل يرجع ذلك إلى حداثة التطبيق والفراغ التشريعي الذي لم ينظم عمل المراجعة الشرعية الخارجية؟

وقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتؤكد صحة الفرضية، حيث لم يوافق أي من المستثنين على قدرة المحاسب الخارجي على القيام بوظيفة المراجعة والتدقيق الشرعي بجانب عمله.

وإن كان ذلك حدث بالفعل في أحد المصارف الإسلامية محل البحث في بداية عمله، ثم سارع في إنشاء إدارة مستقلة للتدقيق الشرعي ضمن هيكله التنظيمي (مصرف الراجحي).

الفرضية الرابعة:

«حاجة المصارف الإسلامية إلى مؤسسات استشارية/ مكاتب متخصصة في التدقيق الشرعي، يجب ألا يقل أهمية عن حاجتها إلى مكاتب المحاسبة والمراجعة الخارجية».

فقد بنى الباحث فرضيته على التساؤلات التالية:

- هل التأكد من السلامة الشرعية لطرق جمع وتوظيف المال أقل أهمية من التأكد من صحة وعدالة المركز المالي ونتائج النشاط المالي للمؤسسة المالية الإسلامية؟
- هل يرجع ذلك إلى عدم الزامية المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والنظر إليها كونها معايير إرشادية في كثير من هذه المؤسسات؟

وقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتؤكد صحة الفرضية، فقد تم إنشاء عدد من المكاتب والمؤسسات المتخصصة في تقديم خدمات شرعية من بينها خدمات التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، ويوجد ضمن المصارف محل الدراسة عدد (٤) مصارف تعاقدت مع هذه مكاتب إستشارات شرعية لأداء مهمة التدقيق الشرعي. وفي ذلك يقول دكتور/ حسين حامد حسان: «وإذا كانت القوانين والنظم تنص على وجوب تعيين مراقب أو مراجع خارجي لمراجعة ومراقبة حسابات المؤسسات المالية، وتحديد شروط تعيينه، وتحديد حقوقه وواجباته، وحالات مساءلته، حماية لأموال المساهمين وهي مصلحة مالية، فإن نص هذه القوانين على وجوب تعيين هيئة شرعية وتحديد شروط أعضائها وحقوقهم وواجباتهم، حماية للمساهمين من التعامل المحرّم، وهي مصلحة تتعلق بحفظ الدين، وحفظ الدين مقدّم على حفظ المال؛ إذ مصلحة الدين تأتي في المرتبة الأولى في سلم المصالح الشرعية الكلية ومصلحة المال تأتي في المرتبة الخامسة والأخيرة».

ويرى الباحث إمكانية القياس على وجوب تعيين هيئة شرعية : أيضاً وجوب تعيين مكاتب استشارات شرعية تقدم خدمات الرقابة الشرعية في مجال الفتوى ومجال الرقابة الشرعية.

وعلى الرغم من أن معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير الشرعية التي صدرت

عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لا زالت - حتى إعداد هذه الدراسة - معايير استرشادية (غير ملزمة) في كثير من الدول، إلا أن قوانين بعض الدول نصت على تطبيق هذه المعايير بشكل كامل على المؤسسات المالية الإسلامية، مثل: البحرين، الأردن، قطر، الإمارات العربية، السودان، سوريا، إندونيسيا، فرنسا، المملكة المتحدة.

ورغم كون مكاتب التدقيق الشرعي لا زالت في البداية، وأن المعايير الشرعية ينظر إليها بعض المصارف على أنها استرشادية ليست ملزمة، إلا أن النمو المستمر في المصارف الإسلامية في العشر سنوات الأخيرة سوف يُشجّع على تأسيس المزيد من هذه المؤسسات المهنية المتخصصة في تقديم خدمات للصناعة المصرفية الإسلامية، وسوف تصدر التشريعات التي تنظم الترخيص لهذه المكاتب وتلزم المصارف بتبني المعايير التي تصدر عن الهيئات الدولية الداعمة للصناعة المصرفية الإسلامية، مثل: المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية باليزيا.
